

Distr.: General  
1 April 2016  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

تقارير هيئات التنسيق

تقرير الاستعراض السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين  
في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٥

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا عاما للتعاون المشترك القائم بين الوكالات في إطار عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠١٥. ويلقي التقرير الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين لتشجيع اتباع نهج متسق في المسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل التنفيذية والإدارية، سعيا إلى تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، المراد به دعم الولايات الحكومية الدولية. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن الجهود المبذولة بغية تعزيز الاتساق والتنسيق، على نطاق المنظومة، في إعداد ومتابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٥، واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين بذل الجهود للإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز فرص الشباب في الحصول على عمل. وساهم المجلس أيضا، عن طريق لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، وفي الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن أجل زيادة فعالية



الرجاء إعادة استعمال الورق

190416 180416 16-04544 (A)



الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أثرها، أعطى مجلس الرؤساء التنفيذيين الأولوية، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لتحقيق الاتساق في تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي ما يتعلق بالمسائل الإدارية والتنظيمية التي تهم المنظومة بأسرها، ركز مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، على تبسيط وتنسيق ممارسات العمل. كما يُلقى هذا التقرير الضوء على أنشطة التنسيق القائمة بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل.

## المحتويات

## الصفحة

٤	أولا - مقدمة .....
٦	ثانيا - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها .....
٦	ألف - دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ .....
٨	باء - تعزيز فرص الشباب في الحصول على عمل .....
٩	جيم - المساهمة في ثورة البيانات .....
٩	ثالثا - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة .....
١١	ألف - التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية .....
١٢	باء - تيسير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ .....
١٣	رابعا - تعزيز فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية .....
١٦	خامسا - تحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وإبداء روح الابتكار فيها .....
٢٠	سادسا - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .....
٢١	سابعا - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة .....
٢٢	ثامنا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل .....
٢٢	تاسعا - النتائج .....
٢٤	المرفق - موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16) .....

## أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، يتضمن هذا التقرير استعراضاً عاماً للعمل السنوي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. كما يستجيب لطلب الجمعية العامة، الوارد في الفقرة ٤ (ب) من قرارها ٢٨٩/٦٤ المتعلق بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والداعي إلى إدراج معلومات مناسبة عن أعمال المجلس في تقرير الاستعراض السنوي المقدم إلى المجلس، والذي تدرسه أيضاً لجنة البرنامج والتنسيق، في سبيل تعزيز فعالية الحوار. ويغطي هذا التقرير عام ٢٠١٥.

٢ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٨/٧٠، الذي أيدت فيه الجمعية الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16، الفصل الثالث - ألف)، يركز هذا التقرير على الأنشطة الرئيسية المضطلع بها تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين. والمجلس، بصفته هيئة تنسيق، يعمل إلى جانب آلياته الفرعية، أي اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من أجل تعزيز اتساق السياسات والمسائل الإدارية والتنفيذية الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وتستجيب الأنشطة التي يضطلع بها للولايات الحكومية الدولية التي جرى تحديدها، وتدعم تلك الأنشطة أولويات الدول الأعضاء.

٣ - وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ٨/٧٠، من خلال تأييدها استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، بالدور المتزايد الأهمية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، وإزالة التكرار في الأنشطة المضطلع بها، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد. ورحبت الجمعية، على وجه الخصوص، بجهود المجلس الهادفة إلى زيادة تنسيق السياسات وتحقيق الاتساق فيما بينها، وتقديم الدعم إلى المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وتعزيز تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، وتحسين فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وأكدت الجمعية أيضاً على الدور الرئيسي الذي يؤديه مجلس الرؤساء التنفيذيين في كفالة تنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد ومتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وفي القرار نفسه، رحبت الجمعية العامة بالجهود المبذولة لزيادة الفعالية والمساءلة والمصداقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بسبل منها الحد من الأعباء الإدارية والإجرائية. وعلى وجه التحديد، لاحظت الجمعية تبادل الممارسات الجيدة في إطار إدارة الأداء، والاستخدام الاستراتيجي للاتفاقات الطويلة الأمد، وتعزيز التعاون في مجال المشتريات، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة

انتقالية. وطلب إلى المجلس تقديم آخر المعلومات المستجدة بشأن مرفق العمليات المشتركة في البرازيل، الذي يرمي إلى ترشيد مجالات العمل الرئيسية، عن طريق توحيد خدمات الدعم ضمن مرفق موحد على المستوى القطري. وصدرت عن الجمعية طلبات أخرى تتعلق باتباع نهج منسق إزاء موضوع تعدد اللغات، وتعميم الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومواصلة الحوار بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء.

٥ - وقد اتسم عام ٢٠١٥ بإبرام سلسلة من الاتفاقات العالمية البعيدة المدى، بما في ذلك إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣، المرفق)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتشكل هذه الاتفاقات ككل الأساس المعياري لخطة التغير المفضية إلى تحول حقيقي، وإطاراً مترابطاً للسعي إلى تحسين حياة جميع الناس، ووضع العالم على مسار التنمية المستدامة. وقد شددت الجمعية العامة، في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على دور منظومة الأمم المتحدة في دعم هدف تحقيق التنمية المستدامة، وأشارت إلى الميزة النسبية التي تتحقق في هذا الصدد من جراء وجود نظام ذي صلة يتسم بالاتساق والكفاءة والفعالية، وتتاح له الموارد الكافية. ولكي يتسنى لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم دعماً فعالاً إلى الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عالمية مترابطة، لا بد من اتباع نهج متكامل ومنسق يتم فيه الاعتراف بأن القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، والحفاظ على كوكبنا، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، هي عوامل متصل بعضها ببعض ومترابطة. ويرد في هذا التقرير وصف للطريقة التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية، طوال عام ٢٠١٥، لتركيز الجهود على دعم التحول إلى الخطة العالمية الجديدة.

٦ - ولا تزال كفالة الشفافية والمساءلة إزاء الدول الأعضاء من الأولويات الرئيسية التي يضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين نصب عينيه. ففي عام ٢٠١٥، واصل المجلس المشاركة في عملية تبادل الآراء الموضوعية مع الدول الأعضاء، وإثراء المعلومات المتوافرة على موقعه الشبكي ([www.unsceb.org](http://www.unsceb.org)). كما تابع الاضطلاع بأنشطة التنسيق مع الهيئات الأخرى ذات التمويل المشترك، وعلى وجه الخصوص، لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

## ثانيا - تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها

٧ - في عام ٢٠١٥، استمر مجلس الرؤساء التنفيذيين في تنفيذ عدد من المبادرات من أجل تعزيز اتساق السياسات والتنسيق البرنامجي في المجالات التالية: دعم التحول إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها في المستقبل؛ وتعزيز فرص الشباب في الحصول على عمل؛ وثورة البيانات. وقد نُفذت تلك الأنشطة على نطاق المنظومة استجابةً للولايات الحكومية الدولية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ١/٧٠ و ١٢٧/٧٠ و ٣١٣/٦٩.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥، تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لكفالة اتباع نهج متسق في سبيل تحقيق الغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧، وبذل جهود التوعية بقضايا الشعوب الأصلية. وكانت خطة العمل قد وُضعت عملاً بقرار الجمعية العامة ٢/٦٩ لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في معالجة مسألة حقوق ورفاه الشعوب الأصلية، في إطار عمل المنظمة المضطلع به لتنفيذ الإعلان.

## ألف - دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٩ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، مجموعة شاملة من الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمفضية إلى تحول، وهي توفر إطاراً للعمل الموجه نحو تحسين حياة جميع الناس على نحو ملحوظ، وحماية الموارد الطبيعية لكونها، وتشجيع قيام مجتمعات مسالمة عادلة لا يهتمش فيها أحد، من خلال شراكة عالمية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - وعلى إثر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٨/٧٠ على الدور الرئيسي الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين لكفالة توافر دعم منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، وفقاً للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. وطلبت الجمعية إلى المجلس أن يُدرج في هذا التقرير معلومات عن سبل ووسائل تعزيز ذلك الدور من أجل تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بالخطة العالمية.

١١ - وفي عام ٢٠١٥، اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين خطوات عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وبناءً على عمله السابق في هذا المجال، من أجل تعزيز القدرات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في عملية الانتقال إلى خطة متكاملة

ومفضية إلى تحول في مجال التنمية المستدامة، وتنفيذ تلك الخطة. وتحقيقا لهذه الغاية، ركزت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج جهودها على قضايا عدم المساواة؛ وحقوق الإنسان؛ ومنع نشوب النزاعات؛ وتشجيع قيام مجتمعات مسالمة عادلة لا يهيمش فيها أحد، بغية تعميق التعاون وتعزيز التكامل في جميع جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - واعترفت الدول الأعضاء بأن ازدياد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها يشكل تحديا متناميا. وجرى الإشارة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية التي تم تحديدها ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هو الالتزام بألا يتخلف أحد عن الركب، والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. وهذا الالتزام الأساسي يعزز الولاية الحالية لمنظومة الأمم المتحدة المتمثلة في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان، والقواعد المعيارية للمساواة وعدم التمييز. وفي محاولة لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة أوجه التفاوت القائمة في الحصول على الفرص والثروة والسلطة، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، نظرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في الروابط القائمة بين أوجه عدم المساواة وحقوق الإنسان، فضلا عن الآثار العملية الناشئة عن الإدماج المنهجي في عمل الأمم المتحدة لتدابير ترمي إلى الحد من عدم المساواة وإنهاء التمييز. ونظرت اللجنة، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في مسألة معالجة أوجه عدم المساواة والتمييز في تنفيذ الخطة لعام ٢٠٣٠، باعتبارها أساسا لوضع إطار على نطاق منظومة الأمم المتحدة للعمل ذي المنحى العملي والمستند إلى القواعد المعيارية للمنظمة، والذي يعزز أوجه الاتساق والتآزر في الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وأكدت الدول الأعضاء، في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أنه يتعذر تحقيق التنمية المستدامة في منأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرض للخطر استتباب السلام والأمن. وإذ تسلم الخطة لعام ٢٠٣٠ بالطابع المترابط لجميع أهداف التنمية المستدامة، فإنها تدعو إلى إيجاد حلول متكاملة وإلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات ومنع نشوبها، وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع. ويسلم مجلس الرؤساء التنفيذيين بأوجه الترابط الأساسية القائمة بين الركائز الثلاث لولايات الأمم المتحدة، وبأهمية اتباع نهج متكامل على نطاق المنظومة لمواجهة التحديات العالمية. وبغية التوصل إلى قدر أكبر من التفاهم المشترك بشأن القضايا والتحديات الرئيسية التي ينطوي عليها هذا النهج، ناقشت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج هذه المسألة، وأشارت إلى أن منع نشوب النزاعات هو مسؤولية مشتركة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وحددت اللجنة أيضا إدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود بوصفهما اثنتين من المجالات التي تتطلب المزيد من العمل التحليلي.

١٤ - واستجابةً للطلب المقدم من الدول الأعضاء من أجل توفير دعم متسق ومتكامل من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريقاً عاملاً مكرساً لمسألة التنمية المستدامة، ووافقت على مجموعة أولية من المبادئ الأساسية الرامية إلى توجيه الدعم المقدم على نطاق المنظومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسترشد هذا الدعم بالضرورة الحتمية لتوافر المسؤولية الوطنية، بحيث يتم تحديد جميع الإجراءات الواجب اتخاذها حسب الاحتياجات القطرية والقدرات الوطنية، بالاستناد إلى التحليل الاستراتيجي وإسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم البرنامجي ضمن إطار أكثر تكاملاً، وبناءً على آراء مجموعة واسعة من الخبراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي عام ٢٠١٥، طلب أكثر من ٧٠ بلداً الحصول على خدمات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والبرامج الوطنية أو القطاعية.

#### باء - تعزيز فرص الشباب في الحصول على عمل

١٥ - في عام ٢٠١٥، احتفلت الجمعية العامة بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج العمل العالمي للشباب بإجراء تقييم للتقدم المحرز ومناقشة سبيل المضي قدماً نحو تحقيق التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل. ويوفر برنامج العمل، الذي اعتمدته الجمعية في عام ١٩٩٥، إطار السياسات والمبادئ التوجيهية العملية اللازمة للعمل الوطني وتقديم الدعم الدولي من أجل تحسين رفاه الشباب في جميع أنحاء العالم. وقد طلبت الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة، في قرارات متعاقبة بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، أن تواصل ما تقوم به من تنسيق من أجل اتباع نهج أكثر اتساقاً وشمولاً وتكاملاً إزاء النهوض بالشباب، وكان آخر تلك الطلبات في قرار الجمعية العامة ١٢٧/٧٠.

١٦ - وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥، المبادرة العالمية بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب. وتهدف المبادرة، التي جرى إعدادها عن طريق عملية تشاورية مشتركة بين الوكالات بقيادة منظمة العمل الدولية، إلى تيسير مضاعفة الأثر وتوسيع نطاق الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب، من خلال إقامة الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتستند المبادرة إلى خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب وتكملها، وهي خطة تحدّد مسألة تشغيل الشباب ومباشرتهم الأعمال الحرة بوصفها من المجالات الخمسة ذات الأولوية، وتسهم أيضاً في تحقيق الغايات ذات الصلة الواردة في إطار الهدف ٨ من أهداف التنمية



المستدامة بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

## جيم - المساهمة في ثورة البيانات

١٧ - شكلت الأهمية التي تكتسبها البيانات الحسنة التوقيت والموثوق بها والميسرة موضوعاً ثابتاً طيلة العملية التي تُوجت باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأهابت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٦٩، بمنظومة الأمم المتحدة أن تضع مقاييس شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة. وإذ يعترف مجلس الرؤساء التنفيذيين بأهمية دور البيانات في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتمكين من إجراء تحليل مفصل للأنشطة البرنامجية، فقد اتخذ خطوات في عام ٢٠١٥ لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة على تسخير البيانات بطريقة تسترشد بها عمليتا البرمجة الداخلية وصنع القرارات، وتيسّر تبادل البيانات وتحسّن اتساقها. وأيد مجلس الرؤساء التنفيذيين، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥، اتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإحداث ثورة للبيانات مصممة لتعزيز قدرة المنظومة على استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة ومصادر البيانات في سبيل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل هدف المبادرة في استكمال الجهود الجارية التي تبذلها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لوضع وتنفيذ إطار لمؤشرات الخطة لعام ٢٠٣٠.

١٨ - وتمثلت إحدى المبادرات التي اكتسبت زخماً خاصاً في عام ٢٠١٥ في مشروع إعداد فهرس لبيانات منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعظيم الفوائد الناشئة عن جعل بيانات منظومة الأمم المتحدة بيانات مفتوحة وفي متناول الجمهور وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعزيز نشر البيانات المفتوحة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتوسيع نطاق توافر المعلومات وإمكانية الحصول عليها بهدف دعم اتخاذ القرارات من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وفي نهاية عام ٢٠١٥، كان الفهرس يضم ما يقرب من ٤ ٠٠٠ مجموعة بيانات. ومن المتوقع الإعلان عن إصدار فهرس البيانات بصيغة أولية في عام ٢٠١٦.

## ثالثاً - تعزيز عملية إعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة

١٩ - في عام ٢٠١٥، استجاب مجلس الرؤساء التنفيذيين لدعوات الجمعية العامة للتنسيق على نطاق المنظومة في متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها

مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، من خلال تعزيز الاتساق في تنفيذ نتائج المؤتمرات. وعلاوة على ذلك، أعد مجلس الرؤساء التنفيذيين مساهمات مشتركة بوصفها مدخلات على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٠ - وعملاً بقرارات الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧ و ٢٢٤/٦٨ و ٢٣١/٦٩، ما زال تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ بنداً دائماً في جدول أعمال المجلس منذ عقد دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، وذلك سعياً إلى دعم متابعة تنفيذه على نطاق المنظومة. ومن أجل المساهمة في هذا العمل ومواصلة تعزيز التنسيق، أعد مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتشاور مع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً، مجموعة أدوات لإدماج برنامج عمل اسطنبول في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأيد الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات مشروع مجموعة الأدوات في اجتماعه الثالث عشر الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تنجز اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج استعراضها له في مطلع عام ٢٠١٦.

٢١ - وبناءً على العمل المنجز في عام ٢٠١٤، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين بياناً مشتركاً في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود في سينداي، اليابان، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد أبرز البيان التزام منظومة الأمم المتحدة بكفالة أن تكون الجهود الجماعية التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة مستندة إلى الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، ودعم البلدان في إيجاد إدارة قوية للمخاطر في ظل قيادة مستتيرة وفعالة، وتعزيز اتساق وفعالية العمليات. ووافق المجلس، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥، على إعداد نسخة منقحة، بقيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، لخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، بحيث تراعي التطورات المتعلقة بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٢ - وأحرز مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، مزيداً من التقدم في إعداد مساهمة متسقة لمنظومة الأمم المتحدة في الموئل الثالث المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على النحو المطلوب من الجمعية العامة في قرارها

٢١٦/٦٧. وستعرض المساهمة المنجزة على نطاق المنظومة على مجلس الرؤساء التنفيذيين للنظر فيها وإقرارها في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٦، وسوف تتاح في إطار العملية التحضيرية للموئل الثالث، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٨/٧٠، قبل انعقاد دورة اللجنة التحضيرية للمؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٦ في جاكارتا.

#### ألف - التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٣ - أجرى مجلس الرؤساء التنفيذيين استعراضا لتنفيذ الأهداف على الصعيد القطري في كل اجتماع من اجتماعاته المنعقدة منذ دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، للمساعدة على التعجيل بوتيرة التقدم المحرز في البلدان التي ليست على المسار الصحيح لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية. واشترك في قيادة الاستعراض رئيس مجموعة البنك الدولي ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحُدِدت في هذا الإطار العقوبات التي تعترض التقدم نحو تحقيق الأهداف، وأُلزم الاستعراض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات محددة لمساعدة البلدان على تحقيق النتائج.

٢٤ - وتناول الاستعراض منذ البدء به ١٦ بلدا وإقليما واحدا، وشمل الغايات المتعلقة بالفقر والجوع، والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والتغذية، والعمالة، والصحة. وهو يمثل جهدا مبذولا على نطاق المنظومة، وقد اتبع نهجا متكاملا وشاملا لعدة قطاعات على المستوى القطري. ورحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٧/٦٩ و ٨/٧٠، بمبادرة المجلس الرامية إلى التعجيل بتحقيق الأهداف والنهج النشط الذي يعتمد في دعم الجهود المبذولة على الصعيد القطري من أجل تحقيق نتائج ملموسة.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٥، ركز المجلس، في الجولة الخامسة للاستعراض، على الهدف ٦ (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى)، وقِيم تحديد الجهود المبذولة للإسراع في التقدم المحرز في الحد من انتشار الإصابات ووقوع الوفيات من داء السل في بنغلاديش؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والحد من انتشار الإصابات ووقوع الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية في بلدان جزر المحيط الهادئ. وناقش المنسقون المقيمون للأمم المتحدة، والمديرون القطريون للبنك الدولي، وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، سبل المضي قدما لتحقيق الغايات المتصلة بالصحة في كل من السياقات القطرية بهدف تعزيز الدعم المقدم في البلدان والتشجيع على زيادة التنسيق بين برامج الوكالات.

٢٦ - وفي الجولة السادسة والأخيرة من الاستعراض، عقد المجلس مناقشة بشأن الدروس المستفادة من المبادرة التي يمكن تطبيقها في سياق دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واتفق الأعضاء على أن عملية الاستعراض قد عززت وحسّنت تنسيق واتساق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطط العمل القطرية المندرجة تحت مسؤولية البلدان المعنية، بغية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأدى ذلك إلى زيادة التنسيق وتبادل الممارسات الجيدة وإيلاء قدر أكبر من التركيز المحدد الهدف. ووافق المجلس على أنه سيكون من الضروري، في إطار السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتباع نهج مرن ومتكامل على نحو مماثل، قائم على الاستفادة من التنوع ونقاط القوة الخاصة بفرادى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

#### باء - تيسير العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

٢٧ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عند اختتام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في باريس، اعتمدت الدول الأعضاء اتفاق باريس، وهو التزام عالمي باتخاذ إجراءات طموحة لمكافحة تغير المناخ. وفي بيان مشترك صدر قبل انعقاد الدورة، تعهد أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بدعم الدول الأعضاء في التصدي لتغير المناخ في إطار مجمل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وفي بناء قدرة الناس والمجتمعات المحلية والبلدان على تحمل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ.

٢٨ - وفي تلك الدورة، كانت المشاركة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة منسقة ومبسطة بغية جعل معارفها وخدماتها المتصلة بالمناخ في متناول الأطراف المتفاوضة، وإظهار استعدادها لتقديم دعم منسق إلى الدول الأعضاء بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وعلى وجه التحديد، تولى الفريق العامل المعني بتغير المناخ، التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، تنسيق ١٦ حدثاً جانبياً شاركت منظومة الأمم المتحدة في تنظيمها، وكانت مركزة على جوانب مختلفة من عملية الانتقال إلى التنمية المنخفضة الكربون؛ وتيسير إقامة معرض لمبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" ضمّ كيانات منظومة الأمم المتحدة حول القضايا الرئيسية مثل المدن المستدامة، والنقل، وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ؛ ونشر صيغة مستكملة من المنشور المشترك المعنون "كيف تدعم منظومة الأمم المتحدة الإجراءات الطموحة في مجال مكافحة تغير المناخ" (How the United Nations system supports ambitious action on climate change)؛ وإتاحة مجموعة من أحدث وأهم المنشورات عن موضوع تغير المناخ الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة.

## رابعاً - تعزيز فعالية وكفاءة واتساق وتأثير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٢٩ - في عام ٢٠١٥، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إيلاء الأولوية العليا لكفالة التنفيذ المتسق لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

٣٠ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٥ إيلاء أهمية كبيرة لإدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرمجة على الصعيد القطري. وعملاً بالمقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فرقة عمل معنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تسعى إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية وموارد أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطة متفق عليها تسهم في تقديم دعم منهجي ومنسق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي.

٣١ - وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدأت فرقة العمل تحديد الممارسات الجيدة التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية. ويُتوخى من هذا التجميع للممارسات الجيدة تزويد المنسقين المقيمين لأنشطة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بالأدوات السياسية والحلول والاستراتيجيات العملية لإسداء المشورة إلى الحكومات الوطنية بشأن التدابير الملموسة لإدماج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط والإجراءات الإنمائية الوطنية.

٣٢ - وتشجيعاً لإدماج النهج المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المساعدة التقنية إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار تطبيق التعاون بين بلدان الجنوب، عن طريق أنشطة تعلّم وحلقة عمل بشأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة للبلدان المتوسطة الدخل في شرق وجنوب وغرب أفريقيا. كما بدأت فرقة العمل تحديث إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (انظر SSC/17/3) ومواءمته مع أهداف وغايات التنمية المستدامة.

٣٣ - وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحراز التقدم على مسار تنفيذ ولايات الجمعية العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحالياً، يتضمن حوالي ٦١ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائج محددة بشأن المساواة بين الجنسين، وهو ما يمثل زيادة على نسبة بلغت ٤٥ في المائة في السنة السابقة. وعلاوة على ذلك، بدأت المجموعة عملية حصر الموارد البشرية التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويُتوقع أن تسهم النتائج المنبثقة عن هذه العملية في الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٦.

٣٤ - ولا يزال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يُستخدم كأداة رئيسية لتعزيز الاتساق والمساءلة على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠١٥، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمل على وضع مبادئ توجيهية جديدة للبرمجة القطرية، وهي مبادئ تلي متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال إجراءات رامية إلى توفير استجابة حقيقية متكاملة في مجالات التحليل والتخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ على أساس مشترك.

٣٥ - وأقرت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٢٦، بأهمية إسهام مبادرة "توحيد الأداء" في تعزيز الاتساق والترابط والفعالية والكفاءة في أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وخلال السنة الماضية، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحراز تقدم كبير لكفالة أن يحقق الجيل الثاني من مبادرة "توحيد الأداء"، التي تدعو الحكومات الوطنية إلى اعتمادها وتتولى قيادتها، الأثر المتوخى من حيث تحسين النتائج والمساءلة والرصد والتقييم. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، طلبت ٥٢ حكومة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية رسمياً اعتماد نهج "توحيد الأداء" في بلدانها. وواصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وبدأت بتشغيل نظام تتبع في موقعها الشبكي ([www.undg.org](http://www.undg.org)) يتضمن استعراضاً للتنفيذ التدريجي للإجراءات في كل بلد. وقد ساعد تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة في عدد متزايد من الأفرقة القطرية على تحسين التنظيم الداخلي، وخفض تكاليف المعاملات التي تتكبدها الحكومات، وتحقيق أوجه كفاءة في عمليات تسيير الأعمال.

٣٦ - ولتعزيز التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ عن نتائج عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وسّعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من نطاق نشر استراتيجية عمليات تسيير الأعمال لتشمل ٣٦ بلداً، في إطار السعي إلى تعزيز فعالية تكلفة عمليات الدعم التشغيلي ونوعيتها. وأظهرت عملية تقييم أن تنفيذ الاستراتيجية أضاف قيمة كبيرة في البلدان المستفيدة

من البرامج من حيث كفاءة تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحقيق النتائج الإنمائية. كما تحققت من خلال تنفيذ الاستراتيجية مكاسب في الكفاءة في مجال عمليات الدعم التشغيلي، سواء عن طريق أسعار الخصم المطبقة على حجم المشتريات أو تجنب تكاليف المعاملات في جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة على الصعيد القطري.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، تركز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل متزايد على تعزيز تنفيذ الخدمات المشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعت المجموعة في جمع وتوحيد مفاهيم العمليات المشتركة التي ثبتت صحتها لتخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بوضع العمليات المشتركة وتنفيذها على الصعيد القطري في إطار استراتيجية عمليات تسيير الأعمال. وتوفر هذه الخدمات المشتركة الموحدة حلاً جاهزاً يمكن للبلدان أن تكيفه مع احتياجاتها المحلية. ومن الأمثلة على مجموعات الخدمات المشتركة الموحدة يشار إلى حلول الطاقة المتجددة ونظم التعقب باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع من أجل تعزيز الأمن وتخفيض تكاليف إدارة الأسطول.

٣٨ - وبالتركيز على إدارة خدمات العمليات المشتركة على الصعيد القطري، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تجريب مركز جديد للخدمات المتكاملة - هو مرفق العمليات المشتركة - في البرازيل، من المقرر أن يبدأ عملياته رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويقوم المرفق بترشيد المجالات الرئيسية في عمل الوكالات المشاركة من خلال توحيد خدمات الدعم التشغيلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مرفق واحد على الصعيد القطري. وتم تصميم المرفق باعتباره مركزاً للخدمات المشتركة في مجالات الشراء والسفر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويُتوقع من عملية توحيد الخدمات الحد من تكرار المهام وخفض التكاليف الإدارية وتكاليف المعاملات، والإسهام في الوقت ذاته في تحسين جودة تلك الخدمات وفعاليتها.

٣٩ - وكانت سبع من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تشارك في تلك المبادرة في نهاية عام ٢٠١٥. ويدعم مرفق العمليات المشتركة تبسيط العمليات ومواءمة الإجراءات، ويُدمج الخدمات التشغيلية بكفاءة وفعالية أكبر، ويتيح للمؤسسات التركيز على الأنشطة والبرامج الاستراتيجية. ويُتوقع منه ضمان الجودة ومراقبتها، وتحقيق وفورات الحجم، وزيادة الشفافية والاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة وبين منظومة الأمم المتحدة والعملاء والشركاء الخارجيين.

٤٠ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ الذي شجعت فيه الجمعية الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مخصصة لأنشطة محددة على إيلاء الأولوية لآليات التمويل الجمعية والمواضيعية والمشاركة المطبقة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بدأت مجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية من جديد بتشغيل صندوق "تحقيق النتائج معا". والهدف العام من هذا الصندوق هو دعم البلدان التي تنفذ مبادرة "توحيد الأداء" في تحقيق نتائج التنمية المستدامة عن طريق تمويل أعمال منظومة الأمم المتحدة المتكاملة في مجال السياسات، تمشيا مع الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية.

٤١ - كما دعمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، بسبل منها وضع إطار للنتائج الاستراتيجية بشأن التعاون الاستراتيجي والتنفيذي واستعراض منهجية التقييمات المشتركة للاحتياجات بعد انتهاء النزاع.

٤٢ - وفي عام ٢٠١٥، اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات إضافية لتحسين فعالية نظام المنسقين المقيمين. واستُكمل الإطار المتعلق بكفاءات المنسقين المقيمين لكي يعكس بشكل أفضل الجوانب الرئيسية للدور الذي يضطلع به المنسقون المقيمون، ومدى تعقيد السياق الخارجي، والتزام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز الاتساق في طريقة تنفيذ البرامج والعمليات على الصعيد القطري. وانتهت المجموعة أيضا من وضع مفهوم نظام جديد لإدارة الأداء من أجل تعزيز تعاون أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومساءلتها.

٤٣ - ولكفالة أن يحصل المنسقون المقيمون على ما يلزم من موارد ثابتة يمكن التنبؤ بها للاضطلاع بولايتهم على نحو فعال، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ ترتيب تقاسم التكاليف على الصعيد العالمي دعما لنظام المنسقين المقيمين، على نحو ما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٤/٢٠١٤، وكذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧.

## خامسا - تحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة وإبداء روح الابتكار فيها

٤٤ - استعرضت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٥، حالة تنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، واعتبرت أن الخطة على المسار الصحيح لإنجازها بنجاح. وفي هذه الخطة، جرى تحديد مواءمة ممارسات الأعمال وتبسيطها باعتبارها هدفا أساسيا، وإدراج الإجراءات التي تهددي بالأولويات ذات الصلة التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ وتستجيب لها، لا سيما ترشيد عمليات تسيير الأعمال، ووضع اتفاقات إطارية مشتركة بين الوكالات، وإقامة خدمات دعم مشتركة، وزيادة التعاون في مجال الشراء.



٤٥ - وفي عام ٢٠١٥، واصلت شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى عملها الدؤوب الرامي إلى تحقيق التعاون والتنسيق بشأن السياسات والإجراءات المتبعة في مجال المشتريات. وأظهرت التوجيهات التي وضعتها اللجنة بشأن تنسيق المشتريات نتائج واعدة، إذ أشارت التقارير الأولية إلى وجود اتجاه متزايد نحو إبرام اتفاقات طويلة الأجل، الغرض منها تفادي تكرار الإجراءات في عمليات الشراء، وتحقيق وفورات الحجم، وإنتاج الوفورات. ومن المقرر تعزيز الدعم المقدم على الصعيد القطري من أجل تنفيذ نهج المشتريات المشتركة في عام ٢٠١٦، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، جرى اعتماد "شرط التعاون" الذي يتيح لجميع المؤسسات المشاركة قبول نتائج عملية شراء تقوم بها مؤسسة أخرى، بالإشارة إلى الشروط النموذجية الواردة في المبادئ التوجيهية الداخلية ذات الصلة، وبالتالي تجنب تكرار إجراءات الرقابة الداخلية على نطاق المؤسسات، وتحسين الكفاءة والفعالية من خلال زيادة التعاون. ويتمشى هذا النهج مع قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تدريجياً باعتماد مفهوم الاعتراف المتبادل في الأنشطة التنفيذية.

٤٦ - وواصلت شبكة المشتريات أيضاً إعداد مشاريع موجهة نحو تعزيز الخدمات المشتركة. وأدى مشروع شراء مشترك للمركبات إلى إبرام اتفاقات طويلة الأجل بشأن العديد من نماذج المركبات. ويجري حالياً إعداد اتفاقات إضافية طويلة الأجل لتشمل المجموعة الكاملة لنماذج المركبات. وإضافة إلى ذلك، وُضعت اتفاقات مشتركة طويلة الأجل بشأن شحن البضائع، ويُتوقع أن تؤدي إلى تحقيق وفورات هامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد استمر التعاون في مجال المشتريات في مراكز العمل التي بها مقر طوال عام ٢٠١٥.

٤٧ - وظل نظام المشتريات الجديد لتسجيل البائعين، الذي جرى اعتماده في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ([www.ungm.org](http://www.ungm.org)) في عام ٢٠١٣، يحقق المزيد من أوجه الكفاءة من حيث تسجيل البائعين، وأدى إلى زيادة كبيرة في عدد البائعين المسجلين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٨/٧٠ بجهود مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تعزيز التعاون بشأن أنشطة الشراء، وطلبت إلى المجلس مواصلة العمل في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٥، ارتفع العدد الإجمالي للبائعين بنسبة ١٦ في المائة مقارنةً بالسنة السابقة، ليصل إلى حوالي ٨١ ٠٠٠ بائع. وتضاعف عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الفترة بين نهاية عام ٢٠١٣ ونهاية عام ٢٠١٤، بل واستمر في الارتفاع في عام ٢٠١٥. فقد ازداد عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ليقف فوق ٤٨ ٠٠٠ بائع بحلول أواخر عام ٢٠١٥، أي ما يمثل نسبة ٦٠ في المائة من مجموع البائعين.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٥، نظرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في نتائج دراسة الحدودى بشأن قابلية التشغيل البيئي لنظام التخطيط المركزي للموارد. وقدم هذا التحليل توصيات لا تقتصر على الحلول التقنية، وشكل إسهاماً مهماً في العمل الجاري لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال التعاون في مجال عمليات تسيير الأعمال. وفي إطار متابعة هذا الموضوع، أنشأت اللجنة فرقة عمل متعددة الوظائف لإجراء استعراض معمق وتقييم للاستنتاجات المتصلة بالتكاليف والفوائد والمخاطر ومدى أهمية تلك الحلول بالنسبة لطرق أداء عمل الأمم المتحدة، ولصياغة توصيات من المقرر أن تنظر اللجنة فيها خلال دورتها المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٩ - وفي مجال الشؤون المالية وشؤون الميزانية، واصلت شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى أعمالها فيما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ وبقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. ومنذ قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين بإقرار نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في عام ٢٠١٤، أبلغ ما مجموعه ٢٦ مؤسسة وكياناً عن الجهود المبذولة لتطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية من أجل تقييم التقدم المحرز بشأن قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وقدرة منظومة الأمم المتحدة على حماية أفرادها وأصولها. وحتى الآن، أحرز أكبر قدر من التقدم في مجالات السياسة العامة وحسن التدبير وإدارة المخاطر.

٥٠ - وفي مجال خدمات الخزانة، شُرع في إبرام اتفاقات مصرفية مشتركة في أكثر من ١٢ بلداً. وستؤدي هذه الاتفاقات إلى خفض عام في الرسوم المصرفية والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى وفورات هامة في الجهود المحلية اللازمة لاختيار الخدمات المصرفية وتوثيقها ورصدها. وقد أحرز تقدم أيضاً في المفاوضات الجارية مع أكبر أربعة مصارف تتعامل معها الأمم المتحدة لوضع اتفاقات عالمية هدفها جني فوائد من زيادة وفورات الحجم. وفي أوائل عام ٢٠١٦، سيكون الاتفاق الرئيسي للخدمات المصرفية المبرم بين الأمانة العامة ومصرف ستاندرد تشارترد أول عقد عالمي من هذا النوع يتم توقيعه، وسيتيح لكيانات منظومة الأمم المتحدة الحصول على الخدمات المصرفية وخدمات الخزانة من مصرف ستاندرد تشارترد والشركات التابعة له في ٢٨ بلداً. ومن شأن اعتماد نهج موحد ومنسق في الحصول على الخدمات المصرفية العالمية وإدارتها تحسين أوجه الكفاءة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ومن المتوقع إبرام الاتفاقات المصرفية المتبقية مع الشركاء المصرفيين الرئيسيين الآخرين للأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٥١ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٨ بشأن إدارة الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أجرت شبكة المالية والميزانية في عام ٢٠١٥ دراسة على نطاق

المنظومة، قامت فيها بتحليل القواسم المشتركة وأوجه الاختلاف بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتعريف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتمويله وإدارته. وتضمنت الدراسة أيضاً بحثاً شاملاً عن الحالة الفعلية لخطط الصحة ولأموال والتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في كل وكالة، مما يوفر أساساً لمواصلة النظر في الخيارات الممكنة لزيادة الكفاءة واحتواء التكاليف. وقد قُدم تقرير عن نتائج الدراسة إلى الجمعية العامة للنظر فيه (A/70/590).

٥٢ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٧/٦٩، نظمت شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى حلقة عمل لتبادل الخبرات وتحديد الممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية لإدارة الأداء. وفي المرحلة القادمة، سيتم إعداد إطار قياس لرصد مدى جودة ونضج خطط إدارة الأداء في المنظمة بصفة عامة. وإضافة إلى ذلك، سيجري وضع مقترحات لزيادة الفعالية والكفاءة في مجال التعاون بين الخبراء المعنيين بإدارة الأداء في منظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - ويُقر مجلس الرؤساء التنفيذيين بأهمية تعدد اللغات ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيزه وتيسيره استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٧. وقد أُجريت في عام ٢٠١٥ دراسة استقصائية للمؤسسات الأعضاء في المجلس بشأن أثر تلك الجهود. وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الأعضاء توزع جميع منشوراتها الداخلية والخارجية بلغتين على الأقل من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اللغة المحلية متى اعتُبر ذلك ضرورياً.

٥٤ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٩/٧٠ الذي يتطرق لمسألة استخدام مصطلحات الأمم المتحدة الرسمية، وقرارها ٣٢٤/٦٩ بشأن تعدد اللغات، ومع الإشارة إلى أن العديد من المؤسسات الأعضاء في المجلس لديها بالفعل مركز وثائق رسمي معني بالمصطلحات، عززت أمانة المجلس من استخدام تلك الموارد القيمة على نطاق المنظومة في جميع جوانب الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسات المذكورة. أما بالنسبة لأيٍّ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قد لا تتوافر لديها هذه الأصول المصطلحية، واستجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٨، فإن أمانة المجلس تحث هذه المؤسسات على الرجوع إلى نظام مراجع مصطلحات الأمم المتحدة (UNTERM)، وهو قاعدة بيانات عالمية للمصطلحات، ويُشكل قاعدة البيانات الرئيسية التي تضم مصطلحات الأمم المتحدة. وتقدم قاعدة البيانات تلك، التي تتعهد بها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمانة العامة، المصطلحات والتسميات في المواضيع ذات الصلة بعمل الأمم المتحدة. وهي متاحة على الموقع الشبكي <http://untermportal.un.org>، سواء للجمهور العام أو للمستخدمين المسجلين. وستواصل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين العمل مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لدعم تبادل

المعارف والموارد بلغات متعددة مع المؤسسات الأعضاء في المجلس، وإتاحة مصطلحات الأمم المتحدة الرسمية لتلك المؤسسات.

## سادساً - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٥ - على إثر اتخاذ اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المقرر المتعلق باعتماد منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٥، وإنشاء مشروع بتمويل مشترك على نطاق المنظومة في عام ٢٠٠٦ (انظر CEB/2006/3)، أكملت جميع المؤسسات الأربع والعشرين تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، وهي ما زالت تتلقى آراءً غير مشفوعة بتحفظات، بما فيها المؤسسات الثلاث التي قدمت أول بيانات مالية لها مع الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتبين النتائج قدرة منظومة الأمم المتحدة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ودعم الامتثال لها من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وزيادة الشفافية والمساءلة.

٥٦ - وتهدف الأنشطة الرئيسية لفرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة في فترة ما بعد التنفيذ إلى دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، والاستفادة من الفوائد الناشئة عنها، وتحسين جودة البيانات المالية وغيرها من التقارير المالية الممتثلة لهذه المعايير، وتحديد مجالات المواءمة المحتملة بين سياسات وممارسات الإبلاغ المالي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٥، كلّفت فرقة العمل عدداً من مجموعات التركيز المواضيعية بإنجاز ما يلي: (أ) وضع أدوات لإجراء تحليلات بشأن العمر الاقتصادي النافع للممتلكات والمنشآت والمعدات وضمحلل قيمتها؛ (ب) واستعراض متطلبات معايير المحاسبة الدولية الصادرة حديثاً بشأن إجراء محاسبة للفوائد في كيانات أخرى؛ (ج) والتطرق لمسائل الإبلاغ المالي في مجاليّ أماكن العمل المشتركة والأرصدة المشتركة بين الوكالات. وستواصل المجموعات المواضيعية أنشطتها في عام ٢٠١٦. ومؤخراً، أنشأت فرقة العمل أيضاً مجموعات مواضيعية جديدة للنظر في إمكانية مواءمة المنهجيات المستخدمة في محاسبة وتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكذلك تبسيط المحاسبة المتعلقة بالالتزامات المستحقة التي تُعزى إلى الأنشطة المشتركة التمويل.

٥٨ - ويواصل الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة تقديم الدعم إلى فرقة العمل من خلال تيسير اجتماعاتها وتواصلها مع اللجان الرفيعة المستوى ومراجعي الحسابات الخارجيين، ورصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل نشط، وتنسيق مختلف أشكال الإبلاغ المالي الممثل

للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم الإرشاد والدعم في المجالات ذات الاهتمام الخاص التي حددتها فرقة العمل.

## سابعاً - تحسين مستوى الشفافية والمساءلة

٥٩ - في سياق مواصلة الحوار المباشر والموضوعي بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والدول الأعضاء، استجابةً لدعوة الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤ و ١٧/٦٩، ظل تحسين وتعزيز شفافية المجلس ومساءلته إحدى الأولويات بالنسبة للمجلس خلال عام ٢٠١٥. ونُظمت جلسات إحاطة وجلسات حوار للتواصل مع الدول الأعضاء طوال السنة. وفي شباط/فبراير، قدمت نائبة رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى عرضاً للمستجدات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن موضوع "النهج المتكامل لمنظومة الأمم المتحدة في تنسيق وتبسيط عمليات تسيير الأعمال"، أعقبته إحاطة مشتركة قدمتها أمانة اللجنة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية بشأن التنسيق بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة في آذار/مارس. وفي أيار/مايو، قدم أمين مجلس الرؤساء التنفيذيين إحاطة غير رسمية إلى المجلس بشأن آليات التنسيق في الأمم المتحدة، أعقبها إحاطة رسمية بشأن أعمال المجلس في حزيران/يونيه. وفي حزيران/يونيه أيضاً، قدمت أمانة المجلس إلى لجنة البرنامج والتنسيق عرضاً رسمياً عن الأنشطة الرئيسية للمجلس. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت نائبة رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والرئيس المشارك للفريق العامل المعني بعمليات تسيير الأعمال التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحاطة إلى الدول الأعضاء عن موضوع "الدور المنوط بعمليات تسيير أعمال الأمم المتحدة في عالم ما بعد عام ٢٠١٥".

٦٠ - وإضافة إلى ذلك، نشرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقريرها الأول عن النتائج المعنون "النتائج التي تحققت: تقاسم أوجه النجاح في عام ٢٠١٤"، الذي يركز على النتائج التي تحققت من جراء العمل بطريقة تقاسم التكاليف التي تطبقها المجموعة على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. واسترشد التقرير بالبيانات الواردة من نظام إدارة المعلومات العالمي التابع للمجموعة المنشأ حديثاً، الذي يتيح تتبع نتائج أنشطة التنسيق، وجمع البيانات بشأنها، على نحو منهجي وأكثر دقة انطلاقاً من مكاتب المنسقين المقيمين. ومن المتوقع أن يصبح النظام أداة رئيسية لتقييم التقدم المحرز بشأن الاتساق والتنسيق على الصعيد القطري.

٦١ - وكان الإشراف على التحسينات المدخلة على أداء وأمن الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين من الأنشطة الهامة الأخرى التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠١٥. وأجريت العمليات السنوية لجمع البيانات المتعلقة بالموارد البشرية والإحصاءات المالية

والتأكد من صحتها، وبدأ العمل على إعادة تصميم متطلبات وعمليات ونظم جمع البيانات التي ستنفذ بشكل تدريجي خلال عام ٢٠١٦، بهدف بلوغ الامتثال التام للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

## ثامنا - التنسيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والهيئات الأخرى المشتركة التمويل

٦٢ - ما زال مجلس الرؤساء التنفيذيين يساهم، من خلال هيئاته الفرعية، في برنامج عمل كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٦٣ - وخلال عام ٢٠١٥، واصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، من خلال شبكة الموارد البشرية الخاصة بها، المشاركة بصورة نشطة في الاستعراض الشامل الذي تجريه لجنة الخدمة المدنية الدولية لمجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد، وذلك بالمشاركة في دورات اللجنة وفي اجتماعات أفقرتها العاملة الثلاثة المعنية بالأجور والقدرة التنافسية وحوافز الأداء. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين بياناً رحب فيه بتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية على النحو المبين في تقرير اللجنة لعام ٢٠١٥ (A/70/30)، والتي ركزت على الترشيح والتبسيط والشفافية وفعالية التكليف.

٦٤ - واستمر أيضاً التعاون الوثيق بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٥، حيث واصلت الوحدة تركيزها على مسائل ذات طابع شامل للمنظومة بأسرها. وتتفاعل الوحدة أساساً مع آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين أثناء إعداد تقاريرها. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، من خلال شبكة المشتريات التابعة لها، إسهامات في إعداد تقرير الوحدة بشأن إدارة العقود وتنظيمها في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/70/676). وإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ممارستهما الراسخة المتمثلة في التشاور في إعداد الإطار المرجعي للتقارير المقبلة وتحديد المواضيع ذات الصلة التي لها أثر على نطاق المنظومة بأسرها لإدراجها في برنامج عمل الوحدة.

## تاسعا - النتائج

٦٥ - خلال عام ٢٠١٥، ساهم مجلس الرؤساء التنفيذيين بشكل ممنهج في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق طائفة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية دعماً للولايات والأولويات الحكومية الدولية. ومع ازدياد تعقيد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، سعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الدول الأعضاء عن طريق تعزيز الإعداد للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق

المنظومة، وزيادة اتساق السياسات وتنسيقها، وتعزيز كفاءة وأثر أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، وتحسين الوظائف الإدارية والتنظيمية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - وقد أُدرج في نهاية هذا التقرير مرفق يتضمن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16).

## المرفق

## موجز لحالة تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (A/70/16)

## حالة التنفيذ

## الاستنتاجات والتوصيات

يحرص المجلس في جميع أعماله حرصاً شديداً على أن يجري تنفيذ أنشطته ومبادراته، وكذلك العمل الذي تقوم به هيئاته الفرعية، دعماً للولايات الحكومية الدولية ووفقاً لها، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ الذي يوجه الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز اتساق وتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة (انظر E/2016/56، الفقرة ٣٥).

واصلت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى السعي بصورة نشطة إلى تحقيق التعاون وكفالة المواءمة بشأن السياسات والإجراءات في مجال الشراء استجابة للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية وبقواعد منظومة الأمم المتحدة وأنظمتها الخاصة بالشراء (انظر E/2016/56، الفقرة ٤٥).

يواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال لجنته الإدارية الرفيعة المستوى، معالجة مسألة تنسيق وتبسيط ممارسات العمل من خلال التركيز على ترشيد عمليات تسيير الأعمال، ووضع اتفاقات إطارية مشتركة بين الوكالات، وإقامة خدمات دعم مشتركة، وزيادة التعاون في مجال الشراء (انظر E/2016/56، الفقرات ٤٤-٥٤).

أكدت اللجنة مجدداً توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى كفالة أن تكون الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة التي تشمل أيضاً الاعتماد الطوعي لمبادرة "توحيد الأداء" على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، الجزء رابعاً - جيم، متمشية مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) الحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات (الفقرة ٢٦١).

أقرت اللجنة بالعمل الذي يقوم به مجلس الرؤساء التنفيذيين من أجل تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، ورحبت بفرص تعزيز أوجه الكفاءة من خلال الحد من الأعباء الإدارية والإجرائية سعياً إلى زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والمساءلة والمصادقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكررت اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، الاستمرار في معالجة تلك المسألة (الفقرة ٢٦٣).



كان من المقرر أن يبدأ مرفق العمليات المشتركة في البرازيل عملياته رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويقوم مركز الخدمات بتبسيط المجالات الرئيسية في عمل الوكالات المشاركة من خلال توحيد خدمات الدعم التشغيلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مرفق واحد على الصعيد القطري (انظر E/2016/56، الفقرتان ٣٨ و ٣٩).

عقد الفريق العامل المعني بإدارة الأداء حلقة عمل لتبادل الخبرات وتحديد الممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية لإدارة الأداء. وكخطوة تالية، سيتم وضع إطار قياس لرصد نوعية نظم إدارة الأداء في المنظمة ودرجة نضجها بصورة عامة (انظر E/2016/56، الفقرة ٥٢).

ساهمت التوجيهات المنسقة المتعلقة بالشراء إلى إيجاد اتجاه متزايد نحو وضع اتفاقات طويلة الأجل. وأنشئت اتفاقات مشتركة طويلة الأجل بشأن شراء المركبات وشحن البضائع (انظر E/2015/56، الفقرتان ٤٥ و ٤٦).

واصلت شبكة المشتريات السعي بنشاط إلى تحقيق التعاون وكفالة المواءمة بشأن السياسات والإجراءات في مجال الشراء (انظر E/2016/56، الفقرات ٤٤-٤٧). وما زال نظام المشتريات الجديد لتسجيل البائعين يحقق أوجه الكفاءة بل وأدى إلى تسجيل زيادة عن العام السابق. وفي عام ٢٠١٥، استمرت أيضاً الزيادة في عدد البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧).

أحاطت اللجنة علماً بإنشاء مرفق العمليات المشتركة في البرازيل في مسعى إلى ترشيد المجالات الرئيسية في عمل الوكالات المشاركة من خلال توحيد خدمات الدعم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم معلومات عن آخر المستجدات بشأن هذه المسألة (الفقرة ٢٦٤).

أشارت اللجنة إلى مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تبادل الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء من خلال تبادل الخبرات مع مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة تعزيز الممارسات الجيدة فيما بين المنظمات الأعضاء (الفقرة ٢٦٥).

أشارت اللجنة إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٧٣، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يعزز الاستخدام الاستراتيجي للاتفاقات طويلة الأجل، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بأنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٢٦٦).

أقرت اللجنة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس بهدف تحسين التعاون في أنشطة الشراء، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للبائعين المنتمين إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل الجهود التي يبذلها في هذا الصدد (الفقرة ٢٦٧).

اتخذ مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٥ خطوات صوب دعم الدول الأعضاء في عملية الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها، وتعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ركز المجلس تحديداً على قضايا عدم المساواة؛ وحقوق الإنسان؛ ومنع نشوب النزاعات وإقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وما يتصل بذلك من آثار عملية على أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريقاً عاملاً مخصصاً للتنمية المستدامة (انظر E/2016/56، الفقرات ٩-١٤).

واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في البرمجة على الصعيد القطري. وأنشئت فرقة عمل معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعبئة الموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى، من أجل الاضطلاع بأنشطة منسقة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية على الصعيدين القطري والإقليمي (انظر E/2016/56، الفقرات ٣٠-٣٢).

واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن طريق لجنته الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، العمل على إعداد إسهام متسق لمنظومة الأمم المتحدة في إطار التحضيرات لعقد الموئل الثالث (انظر E/2016/56، الفقرة ٢٢).

شدت اللجنة على الدور المحوري الذي سيضطلع به المجلس في كفالة تنسيق الدعم المقدم على نطاق المنظومة في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، وفقاً للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُدرج في التقرير السنوي المقدم من المجلس إلى اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين، معلومات عن سبل ووسائل تعزيز الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة العالمية (الفقرة ٢٦٨).

دعت اللجنة الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين أن يواصل، في إطار الولايات الحالية، التشجيع على إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، على مستوى الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٢٦٩).

أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم مدخلات من المنظومة بأسرها في خطة التنمية الحضرية الجديدة قبل وقت كافٍ من انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقدها في جاكارتا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، لتمكين الدول الأعضاء من النظر في تلك المدخلات على النحو الواجب (الفقرة ٢٧٠).

حالة التنفيذ	الاستنتاجات والتوصيات
<p>واصل مجلس الرؤساء التنفيذيين حوارَه المباشر والموضوعي مع الدول الأعضاء من خلال عقد مجموعة من جلسات الإحاطة وجلسات الحوار على مدى عام ٢٠١٥. وشمل العمل المتعلق بتعزيز الموقع الشبكي جمع البيانات والتأكد من صحتها، والبدء بإعادة تصميم صفحة الاستقبال. كما نشرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقريرها الأول المتعلق بالنتائج (انظر E/2016/56، الفقرة ٥٩).</p>	<p>أقرت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس للتحاور مع الدول الأعضاء بطرق منها، على سبيل المثال لا الحصر، موقعه على شبكة الإنترنت، سعياً منه إلى زيادة تحسين وتعزيز شفافيته ومساءلته أمام الدول الأعضاء (الفقرة ٢٧١).</p>
<p>بذل مجلس الرؤساء التنفيذيين جهوداً متواصلة في عام ٢٠١٥ من أجل تعزيز وتيسير تعدد اللغات، وواصلت أمانته العمل مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من أجل دعم تبادل المعارف والموارد المتعددة اللغات (انظر E/2016/56، الفقرتان ٥٣ و ٥٤).</p>	<p>أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل دعم اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (الفقرة ٢٧٢).</p>